Rights for Peace
Preventing Mass Atrocities with Human Rights

توصيات مناهضة التمييز
وخطاب الكراهية
الذي يؤجج العنف في السودان

الحقوق من أجل السلام هي منظمة غير ربحية تسعى إلى منع جرائم الفظائع الجماعية في الدول الهشة، وذلك من خلال التعاون مع المنظمات المحلية، كما تهدف الى مخاطبة دوافع الفظائع الجماعية، ولا سيما الجرائم القائمة على التحيزات الأيديولوجية أو القائمة على الكراهية ، اضافة الى تعزيز القدرات المحلية و قدرتها على الصمود.

41ويتكومب ستريت لندن | www.rightsforpeace.org | WC2H 7DT مؤسسة خيرية
مسجلة في المملكة المتحدة: 1192434

الدولي للحوار .محتوى هذه الورقة يفعل KAICIID تم تمويل هذا المشروع من قبل مركز
.لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الجهة المانحة

التمييز وخطاب الكراهية

يهدف هذا الموجز إلى توضيح كيف أثرت عوامل التحامل والتمييز والانقسامات، المتفاقمة جراء التحريض على العداء، على المجتمعات في السودان، وكيف تستمر هذه العوامل في تأجيج العنف. يستند هذا الملخص للنتائج، والذي يسبق في النشر تقريرا موضوعيا أكثر شمولاً، يستند إلى سلسلة من ورش العمل بقيادة منظمة الحقوق من أجل السلام مع أعضاء المجتمع المدني في ولايات بورتسودان، ودارفور، وكسلا، والقضارف، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، بالإضافة إلى الخرطوم، بهدف تعزيز القدرات على تحديد ورصد وجمع الأدلة حول جريمة التحريض على العنف.[1]
وتأتي نتائجنا الرئيسية على النحو التالي:

1. يشهد السودان تصعيدا في أعمال العنف تسمه صدامات بين الجماعات الأثنية، اشعلتها في الغالب حوادث خطاب الكراهية والتحريض على العنف.
2. تبدأ العديد من الاشتباكات بين المجتمعات المحلية المختلفة كنزاعات فردية. لقدظلت مكونات المجتمع المدني تشير باستمرار إلى ضرورة تحمل الحكومة المسؤولية عن وقف تصعيد الهجمات وحماية المواطنين. لكن قاد الصمت وعدم التدخل إلى انعدام الأمن المزمن وتصاعد العنف.
3. تشير المجموعات المحلية مرارًا وتكرارًا إلى نظام قضائي يعتوره التمييز والتحامل في السودان. إن الافتقار الملحوظ للتدخلات الرسمية الهادفة لحل القضايا يدفع الناس إلى تولي زمام الأمور بأنفسهم، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تصعيد التوترات ويقود إلى أنماط دورية من العنف.
4. يتعين على الحكومة السودانية أخذ الصورة الكاملة في الحسبان: يجب تفكيك التمييز بين المركز والأطراف من خلال تبني عمليات شاملة توفر حوارًا حقيقيًا وسلطات صنع القرار للمجموعات المتضررة. كما يجب أن تعالج بشكل حاسم نظامها القضائي الضعيف، فضلاً عن معالجة القوانين التمييزية المتراكمة التي تحتاج إلى إصلاح، والقوانين الجديدة الضرورية لتفعيل المعايير الدولية لتعزيز المساواة ومكافحة خطاب الكراهية. إذا أردنا تحقيق التغيير نحو مجتمع ديمقراطي قائم على الحقوق، فمن الأهمية بمكان تعظيم فرص الحوار حول الأسباب الجذرية للعنف.

النزاعات المتفاقمة

يستمر العنف القائم على الكراهية في السودان في مناطق النزاعات مثل غرب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. كما تشهد مناطق شرق السودان، في بورتسودان وكسلا، أعمال عنف متجددة ومتصاعدة الوتيرة. تم في الماضي تسجيل لغة الإبادة الجماعية مثل "نحتاج إلى تنظيف الأكياس البلاستيكية السوداء" ، في إشارة إلى الأقليات الأثنية السوداء (غير العربية) في هذه المناطق وما زالت هذه اللغة مستمرة حتى اليوم.

وشهد العام 2020 في كسلا احتجاجات واشتباكات بين الهدندوة والبني عامر. اشتعلت هذه الاشتباكات بتعيين صالح عمار والياً- من أثنية البني عامر - وهو تعيين قوبل بالرفض من قبل الهدندوة. وبحسب ما ورد صرح قادة الهدندوة علناً أن "البني عامر سرطان يجب استئصاله".[2]

في بورتسودان في أغسطس 2019، اندلعت اشتباكات بين قبائل البني عامر وقبائل النوبة بعد حادثة اعتداء من قبل شابين من البني عامر ضد سيدة من النوبة حيث بصقوا على وجهها و جردوها من ملابسها وضربوها.[3] وفقًا لأحد المصادر ، استخدمت الجماعتان اثناء الاشتباكات عبارات مسيئة لبعضهما البعض مثل "خاسة" و "عبيد".[4]
في غرب دارفور ، اندلعت اشتباكات بين المكونات المحلية مؤخرًا، حيث وقعت اشتباكات بين المساليت والمكونات العربية، مما يمثل تصعيدًا مقلقًا للتوترات والعنف. على سبيل المثال ، وقع هجوم في 16 يناير 2021، في مخيمات كريندينق للنازحين داخليًا في الجنينة، حيث قُتل أكثر من 160 شخصًا - معظمهم من المساليت[5].

---

[1] تم إجراء المزيد من المقابلات لجمع سجلات تتعلق بخطاب الكراهية، التميز والتحيز. لم يكن دائما من الممكن تحديد الادعاءات المضادة للحوادث المبلغ عنها، على الرغم من بذل كل الجهود للبحث عن مقابلات مع مجموعة من المجتمعات والجماعات.

[2] ذُكرت في واحد من تدريبات "الحقوق من أجل السلام" في أكتوبر 2020.

[3] مقابلات "الحقوق من أجل السلام" مع قادة المجتمع المدني لمجتمعات النوبة والعامر، في 20 يوليو 2020، 18 أغسطس2020 وفبراير 2021

[4] "خاسة" هو مصطلح يستخدم لتصوير البني عامر بصورة سلبية. إنها كلمة مُذلّة تشير إلى أنهم ليسوا فعلياً سودانيين، وتعتبر إهانة. مصطلح "عبيد" هو مصطلح مهين مشابه لـ"زنوج"، والذي يستخدم لوصف السودانيين أصحاب البشرة الداكنة.

[5] منظمة العفو الدولية – السودان: الهجمات المروعة على مخيمات النازحين تظهر أنه لا زالت توجد حوجة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (2021).

نماذج حوادث مبلغ عنها استخدم فيها خطاب الكراهية

"تنظيف الولاية من جميع أكياس البلاستيك السوداء"	وبحسب ما ورد استُخدمت لغة نزع الصفة الإنسانية والتحقير والإبادة الجماعية قبل هجوم عسكري في جنوب كردفان ، في إشارة إلى الأثنية "الأفارقة السود" من جبال النوبة ودارفور وجنوب السودان (في مقابل "النخب العربية" في الخرطوم).
اليوم قمنا بتنظيف الكرمك. لم نعد نريد الكحول هنا ، ولن يرتفع هنا أي نجم علم الله فقط سيرفع هنا	ورد ذكرها في النيل الأزرق في إشارة إلى الهجمات ضد المدنيين الذين كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال تحميهم. تشير "النجمة" إلى النجمة الموجودة في علم الحركة الشعبية لتحرير السودان.
"أين أنت يا مالك؟"	لغة التهديد المستخدمة ضد مالك عقار، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ومحافظ النيل الأزرق ، وكذلك أولئك الذين يتعاطفون مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال.
"البني عامر سرطان يجب استئصاله"	وردت أنباء عن تحقير وتهديد في كسلا ضد البني عامر.
"هؤلاء الناس يجب أن يعودوا إلى بلادهم"	موجه نحو البني عامر الذين يعتبرهم البعض "أجانب" و "لاجئين" منحهم نظام البشير الجنسية السودانية.
"خاسة"	مصطلح مهين يستخدم ضد بني عامر للإشارة إلى أنهم ليسوا سودانيين حقًا.
"الأجانب" "الوافدون الجدد / الأجانب" (بإيحاءات عنصرية)	يستخدم لتعريف بعض الأشخاص بأنهم غير سودانيين (على سبيل المثال أشخاص من تشاد) ، وخاصة المهاجرين أو غير العرب.
تحرير المنطقة من العبيد	"العبيد" عبارة مهينة وعنصرية تشبه "المسترق" أو "الزنجي" ، وهي مصطلح مهين يستخدم ضد أصحاب البشرة السمراء في السودان.[6]

التوصيات

هناك حاجة بينة إلى تشريع لمناهضة خطاب الكراهية الذي يصل إلى حد التحريض:

في يوليو 2020 ، أشار حزب المؤتمر السوداني إلى قانون يجرم خطاب الكراهية.[7] إن أي قانون جديد لتجريم خطاب الكراهية يجب أن يتضمن الأحكام التالية:

- الاقرار الصريح بالصلة بين الحق في حرية التعبير، وعدم التمييز، والمساواة، باعتبارها صلة إيجابية يعزز كل طرف منها الآخر،[8]

---

https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2021/03/sudan-horrific-attacks-on-displacement-camps-show-in-darfur/.

[6] السودان التركي (1820-81) كان يقوده نظام يهيمن عليه العرب في الخرطوم الذين قاموا باستغلال غير العرب بالإضافة إلى أنهم استغلوا الموارد الطبيعية.

[7] أخبار BBC, وجهة نظر من السودان – حيث يطلق على السود اسم العبيد (2020). https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-53147864.

[8] المقال 19، منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات – حرية التعبير ضرورية لمعالجة خطاب الكراهية. https://www.article19.org/resources/un-forum-on-minority-issues-free-expression-vital-in-tackling-hate-speech/.

- حظر الدعوة إلى الكراهية العنصرية التي تشكل "تحريضًا على العداء أو التمييز أو العنف"، بما يتماشى مع المادتين 19 (3) و 20 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبالتالي بناء عتبة عالية تحول دون الحد من حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل الرباط[9]،
- حظر التحريض على الإبادة الجماعية
- إدراج جميع "الخصائص المحمية" المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الحاجة إلى قانون شامل لمكافحة التمييز:

دعا المجتمع المدني في السودان ، وكذلك هيئات الأمم المتحدة ، إلى قانون شامل لمكافحة التمييز. و أعدت وزارة العدل وحزب المؤتمر مؤخرًا مسودات مشاريع قوانين اطلعت عليها منظمة الحقوق من أجل السلام. ومع ذلك ، يقول المجتمع المدني أن التشاور لم يكن كافيا. ولم تشمل الأقليات فيما يعرف "بمناطق النزاع". قانون مكافحة التمييز يجب أن:

- يكون نتاج لعملية أوسع نطاقاً وشاملة بحيث تشمل الأقليات المتضررة.
- يجب أن يهدف إلى بسط مظلة حماية أوسع من مكافحة التمييز العرقي، يجب أن يتضمن التمييز القائم على العرق، واللون ، والنوع ، واللغة ، والدين ، والرأي السياسي أو أي رأي آخر ، والأصل القومي أو الاجتماعي ، والملكية ، و المولد ، والمكانة/الوضع، والجنسية، والوضع الاقتصادي، و العمر ، والإعاقة ، والوضع الصحي، والميل الجنسي، والهوية ، أو التمييز على أساس "أي وضع آخر" (وفقًا للمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)؛
- ألا يكون مجرماً تجريم جنائي ولا يؤدي إلى الحرمان من الحرية. يجب أن تكون مناهضة التمييز فعلاً مدنيًا ، بحيث يمكن للضحية السعي إلى الحصول على الإنصاف المناسب (التوظيف، والأرض، والوصول إلى الموارد أو الخدمات). إذا تضمن التمييز العنف (الاعتداء والتعذيب) ، يمكن أن يصبح الفعل العنيف جريمة جنائية مشددة (على سبيل المثال "جريمة كراهية").
- تعزيز المساواة في المعاملة، وفرض التزامات إيجابية تسمح بإجراء تعديلات معقولة. يجب حماية حقوق الأشخاص ذوي الخصائص المتنوعة (النوع، أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو الجنسية أو اللغة) على قدم المساواة.

إصلاح قطاع الأمن:

الشرطة والقوات الأخرى مثل قوات الدعم السريع (المكونة من ميليشيات الجنجويد السابقة) متهمة بارتكاب عدد لا يحصى. من انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور وأماكن أخرى.

- يجب أن تبدأ الحكومة برنامج الإصلاح المنصوص عليه في الإعلان الدستوري الانتقالي لعام 2019. يتعين على جميع أجهزة الشرطة والجيش والاستخبارات وقف انتهاكات حقوق الإنسان وضمان التدخل المحايد لتهدئة الاشتباكات وحماية المدنيين.

منع الفظائع الجماعية:

- يجب على الحكومة مخاطبة الأسباب التاريخية والجذرية للتمييز وخطاب الكراهية كجزء لا يتجزأ من عملية الانتقال والسعي إلى وضع سياسات تعالج هذه الأسباب،
- يجب أن يكون هناك اعتراف من الحكومة بأن إصلاح القانون يجب أن يكون مصحوبًا بتغيير في المواقف من أجل معالجة التحيز العميق الجذور والتحامل،
- يجب على الحكومة الانتقالية إنشاء آلية وطنية لمنع الفظائع الجماعية وإنشاء نقطة أتصال محورية داخل الحكومة بشأن هذه القضية.

---

[9] المفوضية السامية لحقوق الإنسان - حرية التعبير في مقابل التحريض على الكراهية – المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخطة عمل الرباط. https://www.ohchr.org/en/issues/freedomopinion/articles19-20/pages/index.aspx.